



**المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)**  
**Palestinian Human Rights Organization - PHRO**  
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)  
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



بيروت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2010

## نداء للتدخل العاجل

**تدهور خطير لوضعية نشاط حقوق الإنسان في لبنان!!؟**

**التحقيق العسكري المخابراتي يطال المدير العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)**

جانب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان،

جانب دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الشيخ سعد الدين الحريري،

جانب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وزير الدفاع السيد إلياس المر،

جانب معالي وزير العدل، الدكتور إبراهيم نجار،

جانب رئيسة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، السيدة مايا مجذوب،

جانب رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية، سعادة النائب الدكتور ميشال موسى،

جانب مقرر لجنة حقوق الإنسان النيابية، سعادة النائب غسان مخيبر،

جانب رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية، سعادة النائب روبير غانم،

جانب مقرر لجنة الإدارة والعدل النيابية، سعادة النائب نوار الساحلي،

جانب سعادة قائد الجيش اللبناني، العماد جان قهوجي،

جانب سعادة رئيس أركان الجيش اللبناني، اللواء الركن شوقي المصري،

جانب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، السيد مايكل ويليامز،

جانب الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد فاتح عزام،

جانب مدير مكتب لبنان لوكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد سلفاتور لومباردو،

جانب سعادة سفير فلسطين في لبنان، الدكتور عبد الله عبد الله،

جانب سعادة سفير بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى لبنان، السيد باتريك لوران

جانب سعادة سفير دولة بلجيكا، ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، السيد جوهان فيركامن



## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



جانب سعادة سفيرة كندا في لبنان، هيلاري تشيلدرز آدمز

جانب سعادة سفيرة بريطانيا في لبنان، فرانسيس غاي،

جانب سعادة سفير المملكة الهولندية في لبنان، السيد هيرود دي بور،

جانب سعادة سفير دولة الدانمارك في لبنان، السيد يان توب كريستنسن

جانب سعادة سفيرة ألمانيا في لبنان، ماريا سيفكر إيبيل

جانب سعادة سفيرة أمريكا في لبنان، مورا كونيلي

جانب مكتب الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان (كوبنهاغن وبروكسل)

جانب مكتب الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس والقاهرة)

جانب مكتب المؤسسة الأوروبية متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (كوبنهاغن)

جانب مكتب منظمة مراقبة حقوق الإنسان (نيويورك وبيروت)

جانب مكتب منظمة العفو الدولية (لندن وبيروت)

جانب مكتب مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

جانب منظمة الخط الأمامي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

### تقرير حول مجريات التحقيق، موقف المنظمة، وطلب التدخل العاجل

بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2010، إتصل العقيد محمود أسمر مسؤول فرع التحقيق في مخابرات الجيش اللبناني - فرع الشمال، هاتفيًا، بمدير عام المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) الأستاذ غسان عبد الله وأبلغه بأنه "مدعو لتناول فنجان قهوة" في مقر القبة<sup>1</sup> وجرى الإتفاق على اللقاء يوم الخميس 7 تشرين الأول (أكتوبر)، لكن عاد وتأجل حتى يوم السبت الواقع فيه 9 تشرين الأول (أكتوبر).

ويهمنا بدايةً أن نشير إلى أن تعبير "دعوة لشرب قهوة" لدى المخابرات في لبنان، يعني الاستدعاء للتحقيق، وهذا ما ستظهره تفاصيل اللقاء الذي نسرده أدناه مضمون ما جرى خلاله.

عند الساعة 9:30 من صباح يوم السبت الواقع فيه 9 تشرين الأول (أكتوبر) وصل الأستاذ غسان عبد الله إلى مقر مخابرات الجيش اللبناني في محلة القبة - طرابلس، وكان بانتظاره العقيد أسمر، الذي استقبله في غرفته وباشره

<sup>1</sup> القبة هي منطقة تقع في مدينة طرابلس، شمال لبنان، وفيها مقر للمخابرات داخل تكتة للجيش اللبناني



# المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

## Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)  
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



بأسئلة عامة وعن المعايير التي تتبعها "حقوق" في عملها، حيث اجابه الاستاذ غسان عبد الله بأنها تعتمد المعايير الدولية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان بكافة مواثيقها.

ثم انتقل العقيد أسمر إلى السؤال عن عضوية المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) في الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، وتواصل الحديث عن الشبكة قرابة نصف ساعة، حيث سأل العقيد أسمر عن كيف تشارك "حقوق" في الشبكة مع منظمات "صهيونية"؟ فأجابه الأستاذ غسان عبد الله بأن المنظمات التي يتحدث عنها "هي منظمات إسرائيلية تدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني"، علماً أننا لا نجتمع بهذه المنظمات ثنائياً إنما يحضرون الاجتماعات فقط كما حضرها، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من المنظمات العربية، وبينها لبنانية وسورية هي أعضاء في الشبكة. وشرح له الأستاذ عبد الله بأن الشبكة تأسست كاستجابة لتأسيس الشراكة الأورو-متوسطة من خلال إقرار إعلان برشلونة، وأوضح له بأن لبنان أبرم إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في العام 2004 وتبنى الخطة التنفيذية لهذا الإتفاق عام 2006، وبأن "إسرائيل" أيضاً وقعت إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وبأن سوريا ماضية في مناقشة الإتفاق، وقد شارفت على توقيعه.

وسأل الأستاذ غسان عبد الله عن سبب نقاش مسألة الشبكة الأوروبية متوسطة في فرع مخابرات الجيش اللبناني في شمال لبنان، علماً إنه موضوع يمكن أن يناقش مركزياً في بيروت، كما أن المنظمة عضو في الشبكة منذ العام 2002، وبشكل علني، وقد نظمت اجتماعات وندوات للشبكة في بيروت، فأجاب العقيد أسمر أن الاستدعاء جاء بسبب وجود مركز للمنظمة في الشمال (مركز "حقوق" في مخيم نهر البارد)!!

وبعد اخذ ورد، وتصرفات مخابراتية، مثل الإكثار من إجراء الإتصالات وتلقيها ومغادرة الغرفة والعودة إليها، قال العقيد أسمر إنه بانتظار رد من القيادة لاتخاذ القرار بشأن ماذا يريدون من الاستاذ غسان عبد الله، علماً أن لا محضراً رسمياً كان يُسجل، وإنما كتابات على قصاصات من الورق غير الرسمي!! واستمر الانتظار هذا أكثر من ساعة ونصف، تخللها إدخال زاور وخروجهم، بعضهم حضر أجزاء من النقاش، لا سيما الجزء الأخير منه، وإسماع الاستاذ غسان عبد الله صراخ من الغرفة المجاورة وشتائم وتهديدات لأشخاص موجودين في تلك الغرفة، او للإيحاء للأستاذ غسان عبد الله بأن هناك أشخاصاً موجودين، ومن ضمن الصراخ الذي صدر: "حضروا الفلقة"<sup>2</sup>.

<sup>2</sup> الفلقة هي تعبير عن آلة وفعل في نفس الوقت. فالفلقة أداة تعذيب، تعلق فيها الأرجل بعد أن يتم إلقاء الشخص المراد تعذيبه على الأرض، فتربط قدماه إلى عامود/لوح خشبي بواسطة حبل، ومن ثم يتم الضرب بشكل حاد ومتكرر على باطن القدمين بعصاة ريثما تسيل دمائها أو تتورم والمعروف بأن الإنسان لا يستطيع السير بعد عملية التعذيب هذه لفترة تتراوح بين الثلاث أيام وأسبوع، ناهيك عن إمكانية تعرضه لنوبة قلبية إذا ما كان يعاني من أمراض مزمنة كالضغط والسكري.



## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) Palestinian Human Rights Organization - PHRO Member of International Federation for Human Rights (FIDH) Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



بعدها عاد العقيد أسمر ليفتح الموضوع، الذي نعتقد أنه أراد حقيقة الحديث فيه، وتمحور حول الندوة التي نظمتها "حقوق" في مخيم نهر البارد يوم الأربعاء في 29 أيلول (سبتمبر) 2010 بالشراكة مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني<sup>3</sup>، وبحضور مندوبين عن مخابرات الجيش وتناولت نظام التصاريح المفروضة على سكان المخيم منذ العام 2007 للدخول الى منازلهم.

وفي هذا السياق، إتهم العقيد أسمر المنظمة بشخص مديرها الأستاذ غسان عبد الله، بالتهجم على الجيش، لوقوفها ضد نظام التصاريح، كما اتهمها بأنها تفتح مثل هذه المواضيع "لسواد عيون" أناس لم يسمهم. ثم بادر إلى الدفاع عن نظام التصاريح، زاعماً أنه وُجد لحماية الناس وحفظ الأمن في المخيم.

رفض الأستاذ غسان عبد الله كيل الإتهامات هذه، وأجابه بأن تلك هي وجهة نظره، إلا أنّ المنظمة وهيئات المجتمع المدني ترى غير ذلك، وتعتبر أنّ انتهاج أسلوب التصاريح إنما يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في حرية التنقل، وبأنّ التصاريح غير قانونية حتى بمقياس القانون اللبناني، وأننا نعتبر بأن الأمان يتأمن من خلال الأمن الإنساني.

والملاحظ أن الحديث عن الشبكة الأورومتوسطية، لم يكن حاداً، إنما عندما تناول العقيد أسمر موضوع نظام التصاريح وندوة "حقوق" حولها، بدت عليه معالم الانزعاج واحتدم النقاش بين العقيد أسمر والأستاذ عبد الله، حيث قام الأستاذ غسان عبد الله، بصفته مدافع عن حقوق الإنسان، بالدفاع عن موقف "حقوق" والمجتمع المدني.

إنّ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) تعتبر ما جرى مع مديرها العام الاستاذ غسان عبد الله محاولة لترهيبها، بسبب رسالتها، التي تبنتها منذ تأسيسها، وهي حماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئ الفلسطيني في لبنان، وخصوصاً الجهود التي بذلتها وتبذلها، خلال وبعد حرب مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني والتنظيم المسمى "فتح الاسلام" وما تلا ذلك من ممارسات بحق سكان المخيم الذين عادوا الى القسم الجديد منه لا سيما فرض نظام التصاريح والتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين هناك، بشكل يتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث يعبر السكان من خلال نقاط تفتيش الجيش اللبناني هناك مستخدمين إلى جانب بطاقة هويتهم الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات (دائرة الشؤون السياسية واللاجئين)، تصريحاً عسكرياً، يستخرج من قبل مخابرات الجيش اللبناني في

<sup>3</sup> هي لجنة تأسست بقرار من رئاسة مجلس الوزراء اللبناني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 [www.lpdc.gov.lb](http://www.lpdc.gov.lb)



# المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

## Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)  
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



الشمال، وكل ذلك مواضيع تصدت لها "حقوق" وخاطبت الجيش اللبناني والجهات المعنية بشأنها، وفق الآليات المتبعة من قبل المنظمات الحقوقية.

لقد مورس بحق الأستاذ غسان عبد الله الترهيب، فناهيك عن وقت الإنتظار المطول ما بين جولة التحقيق العسكري الأولى والثانية، وما رافق ذلك من تصرفات مخابراتية، والصراخ بـ " حضرُوا الفلقة"، إلا أنه وعندما تلقى الأستاذ غسان عبد الله اتصالاً، أثناء فترة الانتظار واجاب عليه، سارع العقيد أسمر بتوجيه اللوم إليه وإبلاغه بأنه من غير المسموح له الاتصال او تلقي اي اتصال الا بعد ورود اجابة القيادة التي ينتظرها العقيد أسمر، وقد أبلغه الأخير بأنه أجلسه في مكتبه احتراماً، علماً انه لم يطلب منه تسليم هاتفه النقال ولا حتى اطفائه.

وما يؤكد عملية الترهيب هذه، أن المدة التي قضاها الأستاذ غسان عبد الله هي ثلاث ساعات، منها نصف ساعة فقط للحديث العام وعن الشبكة الأورومتوسطية، وأكثر من ساعة ونصف قضاها إنتظاراً في الغرفة مع كل الضوضاء التي اثيرت في الغرفة المجاورة، ونحو ثلاثة أرباع الساعة للنقاش الذي دار حول ندوة "حقوق" في نهر البارد.

وفي نهاية هذه المدة، وبعد أن سأل الأستاذ غسان عبد الله، عما اذا تلقى العقيد أسمر رداً من القيادة ، أُجيب بأن الرد وصل وأن لا شيء مطلوب منه، لكن القرار هو "كل مرة تريد ان تجدد تصريح الدخول الى مخيم نهر البارد، يتوجب عليه ان يتوجه الى مقر مخابرات الجيش اللبناني في محلة القبة"، والسبب الذي عزاه العقيد أسمر: "الإجتماع مع جهات أجنبية، وأن مخابرات الجيش تريد أن تحافظ على الأمن!!"

إننا في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، إذ نبدي قلقنا إزاء ما طاولنا في هذا اليوم العصيب الذي يؤكد تدهور حالة حقوق الإنسان في لبنان والمدافعين عن هذه الحقوق، نستنهجن وبشدة إخضاع منظمتنا، بشخص مديرها العام، للتحقيق العسكري المخابراتي ، ونسأعل عن فحوى الرسالة المراد إيصالها؟

فهل يُعقل أن منظمة تتبنى الدفاع عن وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وشخصاً بادر بتأسيس هذه المنظمة كأول منظمة في الوسط الفلسطيني في لبنان تحمل رسالة تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها لفئة تعتبر من اكثر الفئات تهميشاً بالنظر لامتداد سنوات لجونها 62 عاماً حتى الآن، تتعرض لأبشع انواع التهديد، عبر التلويح بإمكانية تحضير ملف عمالة مع "إسرائيل"، ما لم نتراجع عن ما نقوم بتنظيمه من حوارات وإعداد تقارير تفضح بالدرجة الأولى ممارسات تنتقص من حقوق الإنسان وتساهم في تعزيز الحوار ما بين اصحاب المصلحة المشتركة بهدف تجسير الهوة التي ما فتئت تتسع باتساع حلقة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتفاقم عدد مرتكبيها!!.



## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) Palestinian Human Rights Organization - PHRO Member of International Federation for Human Rights (FIDH) Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



لقد نصت المادة 5 من إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 53/144 في 8 آذار (مارس) 1999، على أنه "لغرض تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، يكون لكل شخص الحق ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في: أ) الالتقاء أو التجمع سلمياً؛ ب) تشكيل منظمات او جمعيات او رابطات او جماعات والانضمام اليها والاشترك فيها؛ ج) الاتصال بالمنظمات غير الحكومية او بالمنظمات الحكومية الدولية."

كما نصت المادة 12 من الإعلان ذاته على ".... (2) تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره ، من أي عنف او تهديد او انتقام او تمييز ضار فعلا او قانونا او ضغط او أي اجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته او ممارستها المشروعة للحقوق المشار اليها في هذا الاعلان. و (3) وفي هذا الصدد يحق لكل شخص ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، ان يتمتع في ظل القانون الوطني بحماية فعالة لدى مقاومته او معارضته، بوسائل سلمية للأنشطة والافعال المنسوبة الى الدول، بما فيها تلك تعزى الى الامتناع عن فعل، التي تؤدي الى انتهاكات لحقوق الانسان والحريات الاساسية، فضلا عن افعال العنف التي ترتكبها جماعات او افراد، وتؤثر في التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية." ونصت المادة 17 من الإعلان ذاته على أنه "لا يخضع أي شخص يتصرف بمفرده او باشتراك مع غيره لدى ممارسة الحقوق والحريات المشار اليها في هذا الاعلان الا للقيود التي تتوافق مع الالتزامات الدولية المنطبقة ويقرها القانون للفريق واحد فقط هو كفالة الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين والاحترام الواجب لها وتلبية المقتضيات العادلة للأخلاقيات وللنظام العام والخير العام في مجتمع ديمقراطي".

إننا في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، نتوجه إليكم، ونطلب تحرككم العاجل في قضيتنا هذه، وذلك لتأمين حمايتنا كمدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان سلامتنا وعدم تعرضنا لإجراءات تعسفية تساهم في تكبيل حرية نشاطنا ودورنا الذي نقوم به من أجل إرساء وتعزيز حقوق الإنسان. كما نتوجه بطلب فتح تحقيق رسمي حول الأسباب التي دعت إلى استدعائنا للتحقيق، وإن بصفة غير رسمية، على أن تعلن نتائج هذا التحقيق.

وسائط الإتصال: الأستاذ غسان عبد الله، المدير العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) 00961 3 780034 و  
00961 1 303 507 وعبر البريد الإلكتروني [ghassana@palhumanrights.org](mailto:ghassana@palhumanrights.org) و [phro@palhumanrights.org](mailto:phro@palhumanrights.org)